

تأثير السياسة المائية التركية في أزمة المياه في العراق

The impact of Turkish Water Policy in the Water Crisis in Iraq

م. م. بسمة عبد المحسن سعيد*

Basma Abdulmohsen Saaed*

الملخص:

إن من أهم التحديات التي تواجه العراق في الوقت الحالي هي أزمة الموارد المائية ونقص المياه، إذ تعتمد العديد من القطاعات الحيوية مثل مياه الشرب والزراعة والصناعة على الموارد المائية، ويشهد العراق تدهوراً مستمراً في مستويات المياه، وادى هذا التدهور إلى عوامل متعددة منها سوء إدارة الموارد المائية، التغير المناخي، التداعيات السياسية والاقتصادية للسياسة المائية التركية، فضلاً عن بناء السدود والخزانات الذي يؤدي إلى تغير في تدفق المياه، والتأثير على التوازن البيئي والاقتصادي في المنطقة ويمكن تركيا من استغلال مياه نهري دجلة والفرات باعتبارها من دول المنبع لاحتياجاتها الزراعية والصناعية، مما يؤدي إلى تقليل تدفق المياه إلى العراق. ويهدف البحث إلى توضيح تفاصيل وابعاد أزمة المياه في العراق، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة وتقديم التداعيات السياسية والاقتصادية للسياسة المائية التركية. إشكالية البحث أن الأزمة الحقيقية التي ستواجه منطقة الشرق الأوسط على المدى القريب هي أزمة الموارد المائية. فرضية البحث ان دخول العراق في أزمة مائية كبيرة وخطيرة سوف يهدد امنه الغذائي، ومكانته الإقليمية، وسيتأثر بشكل طبيعي بالمشاريع الضخمة التي قامت تركيا بتنفيذها. الاستنتاجات تسعى تركيا من خلال مشروعاتها على نهري دجلة والفرات إلى تحقيق مجموعة من المكاسب والاهداف السياسية، الاستراتيجية، الاقتصادية والأمنية. هيكلياً البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث فضلاً عن الخاتمة التي تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : السياسة المائية، الأزمة المائية، السياسة المائية التركية، مشكلة المياه.

Abstract:

One of the most important challenges facing Iraq at the present time is the water resources crisis and water shortage, as many vital sectors such as drinking water, agriculture and industry depend on water resources, and Iraq is witnessing a continuous deterioration in water levels, and this deterioration has led to multiple factors, including mismanagement of water resources, climate change, the political and economic repercussions of Turkish water policy, as well as the construction of dams and reservoirs that lead to a change in water flow,

* المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد - العراق.

Email: basma.A@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

* Post-graduate Institute for Accounting and Financial Studies/ University of Baghdad - Iraq.

affecting the environmental and economic balance in the region and enabling Turkey to exploit the waters of the Tigris and Euphrates rivers as a source of water for its agricultural and industrial needs, which leads to reduce the flow of water into Iraq. The research aims to clarify the details and dimensions of the water crisis in Iraq, shed light on the influencing factors, and present the political and economic repercussions of Turkish water policy. The research problem is that the real crisis that will face the Middle East region in the near term is the water resources crisis. The research hypothesis is that Iraq's entry into a major and dangerous water crisis will threaten its food security and regional position, and will be naturally affected by the huge projects that Turkey has implemented. Conclusions: Through its projects on the Tigris and Euphrates rivers, Turkey seeks to achieve a set of political, strategic, economic and security gains and goals. Research structure: The study was divided into three sections, in addition to the conclusion, which includes conclusions and recommendations.

Keywords: Water Policy, Water Crisis, Turkish Water Policy, Water Problem.

المقدمة:

إنّ انخفاض معدلات سقوط الأمطار في عام ٢٠٢٢، والأعوام السابقة، والتراجع الكبير في كمية الموارد المائية الداخلة للعراق، وخاصةً بعد انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، نتيجة تحكم الدول المجاورة بحصة العراق المائية، فضلاً عن دخول العراق في موجة من التغيرات المناخية التي تسببت في قلة سقوط الامطار وارتفاع درجات الحرارة، مع ازدياد نسبة التبخر، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في ارتفاع ملوحة التربة، وانتشار التصحر على نطاق واسع، إلى دخول العراق في أزمة مائية خطيرة وكبيرة ستهدد أمنه الغذائي، ومكانته الإقليمية، وتشير التقديرات إلى أنّ تصريفات نهري دجلة والفرات ستستمر في الانخفاض مع مرور الوقت، وستجف تماماً بحلول عام ٢٠٤٠، أي ان مشكلة المياه في العراق سوف تنمو وتكبر مع مرور الزمن.

أهمية الدراسة:

إنّ دراسة السياسة المائية التركية وأثرها على العراق يمكن أن تسهم في تحقيق فهم أعمق لتحديات إدارة الموارد المائية وتعزيز التعاون القائم على المصالح المشتركة بين البلدين وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

إشكالية الدراسة:

إنّ الأزمة الحقيقية التي ستواجه منطقة الشرق الاوسط على المدى القريب هي أزمة الموارد المائية، ويعد العراق من بين هذه الأطراف المتأثرة بها لوقوع منابع نهري دجلة والفرات خارج أراضيها وامتدادهما إلى مساحات واسعة في الأراضي التركية.

منهاج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة والوصول إلى اسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.

فرضية الدراسة:

دخول العراق في أزمة مائية كبيرة وخطيرة سوف تهدد أمنه المائي والغذائي، ومكانته الإقليمية، وسيتأثر بشكل كبير بالمشاريع الضخمة التي قامت تركيا بتنفيذها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح تفاصيل وابعاد أزمة المياه في العراق، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة وتقديم التداعيات السياسية والاقتصادية للسياسة المائية التركية.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول: الأزمة المائية في العراق وتم تقسيمه إلى مطلبين، الأول: الأسباب الخارجية للأزمة المائية، والثاني: الأسباب الداخلية للأزمة المائية. وتناول المبحث الثاني: السياسة المائية التركية واهدافها وتم تقسيمه إلى مطلبين الأول: سياسة تركيا المائية والثاني: أهداف السياسة المائية التركية. فيما ركز المبحث الثالث على: الاجراءات العراقية لحل الأزمة المائية وتم تقسيمه إلى مطلبين الأول: اجراءات الحكومة العراقية والثاني: مسارات حل الأزمة المائية. وانتهت الدراسة بالخاتمة والتي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الأزمة المائية في العراق:

تعد مشكلة المياه من المشاكل التي تحتل مكاناً بارزاً في السياسة الدولية، فظهرت الخلافات والمشاكل بين دول عدة بسبب عدم كفاية الموارد المائية المشتركة لتلبية جميع احتياجاتها (حرج، ١٩٩٨، ص ٤٦٧)، ولعب البعد الجيوسياسي التركي دوراً مهماً في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وذلك بسبب الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا والذي جعلها تسيطر على منابع مياه نهر دجلة والفرات لكونهما ينبعان من داخل أراضيها (مصطفى، ٢٠١٨، صفحة ٨).

المطلب الأول:

الأسباب الخارجية للأزمة المائية:

من الأسباب الخارجية للأزمة المائية التي يمر بها العراق ما يأتي:

١- التغيرات المناخية: يعد العراق من بين الدول التي تعاني من تداعيات التغيرات المناخية، ويظهر تأثير ارتفاع درجات الحرارة واضح من خلال حدوث حالات جفاف تؤثر سلباً على المجتمع والبيئة (AFED, 2009) ويعد العراق عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المشتركة بمياه الرافدين (UNFCCC) بشأن التغير المناخي إلى جانب ايران، سوريا وتركيا، فإن استمرار تركيا في سياستها المائية سيؤدي إلى فشل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يؤدي إلى المزيد من الفقر، النزوح، انتهاك حقوق الإنسان وانعدام الأمن الغذائي والمائي (الجنابي، ٢٠٢٣).

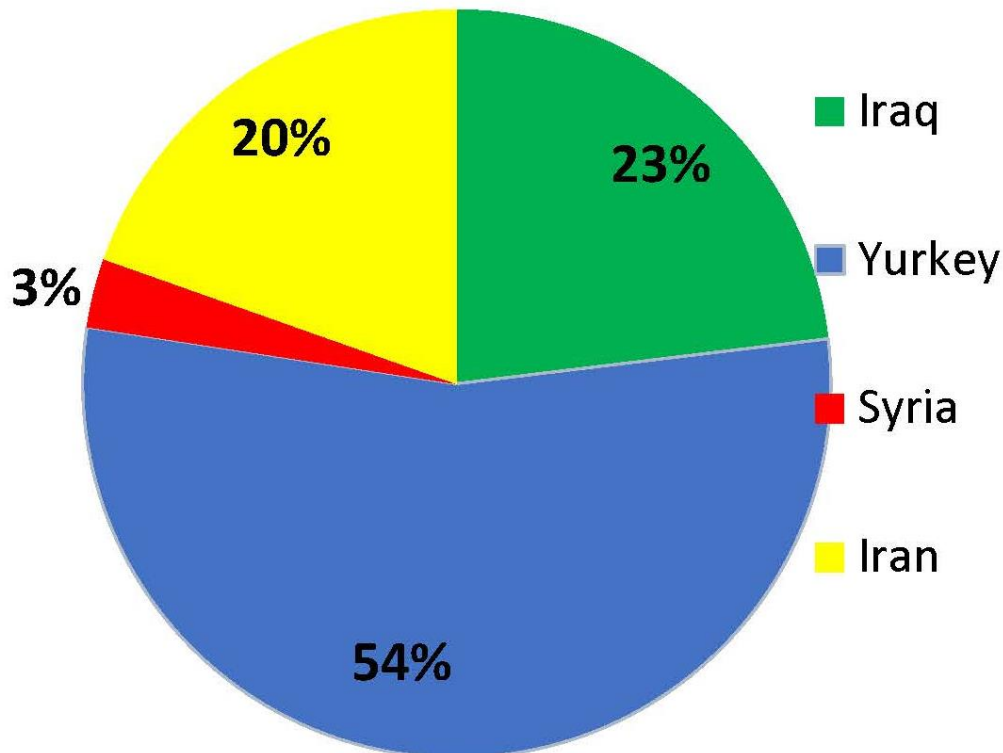
فحسب تقرير الأمم المتحدة يعد العراق البلد "الخامس في العالم" الأكثر تأثراً بالتغير المناخي، وحذر وزير الموارد المائية العراقي عوني ذياب بان، "هذا العام سيكون صعباً، وهناك تحديات اهمها كيفية توزيع هذه الكمية القليلة من المياه بشكل عادل" (العبيدي، ٢٠١١).

٢- المشاريع المائية المقامة: إنّ بناء السدود في تركيا أدى إلى تقليص تصاريح نهر دجلة والفرات، وتعد المياه اداة استراتيجية تستخدم لتحقيق اهداف سياسية ومكاسب اقتصادية، ولهذا تلعب تركيا دوراً بارزاً في تشكيل الاطار الأمني والاقتصادي للمنطقة، ويأتي هذا الدور من حقيقة أنّ نسبة تصل إلى (٨٨٪) من مصادر مياه نهر الفرات، ونسبة (٨٧٪) من مصادر مياه نهر دجلة تقع ضمن حدودها وكما موضح في الشكل رقم (١)، وبالتالي فان هذا الدور يمنح تركيا نفوذاً استراتيجياً بالغ الاهمية يمكن أن يؤثر في الاتفاقيات

والترتيبات الأمنية والاقتصادية في المنطقة (باغيش، ١٩٩٦، ص ١٣). والعراق سيتأثر بشكل طبيعي في المشاريع الضخمة التي قامت تركيا بتنفيذها، والتي تتدرج ضمن مشروع الكاب (سليم، ١٩٩٨، ص ٢٢). في تقرير عام ٢٠١٠، أفادت الأمم المتحدة بان هناك تهديداً حقيقياً لمصادر المياه في العراق، إذ تشير التقديرات إلى أن نهر دجلة والفرات قد ينضب عندما يصلان إلى الأراضي العراقية، وذلك نتيجة تنفيذ المشاريع المائية على طول امتداد النهرين (Nations, 2010, p. 20).

الشكل رقم (١)

مساهمات الدول المشتركة في إيرادات نهر دجلة والفرات



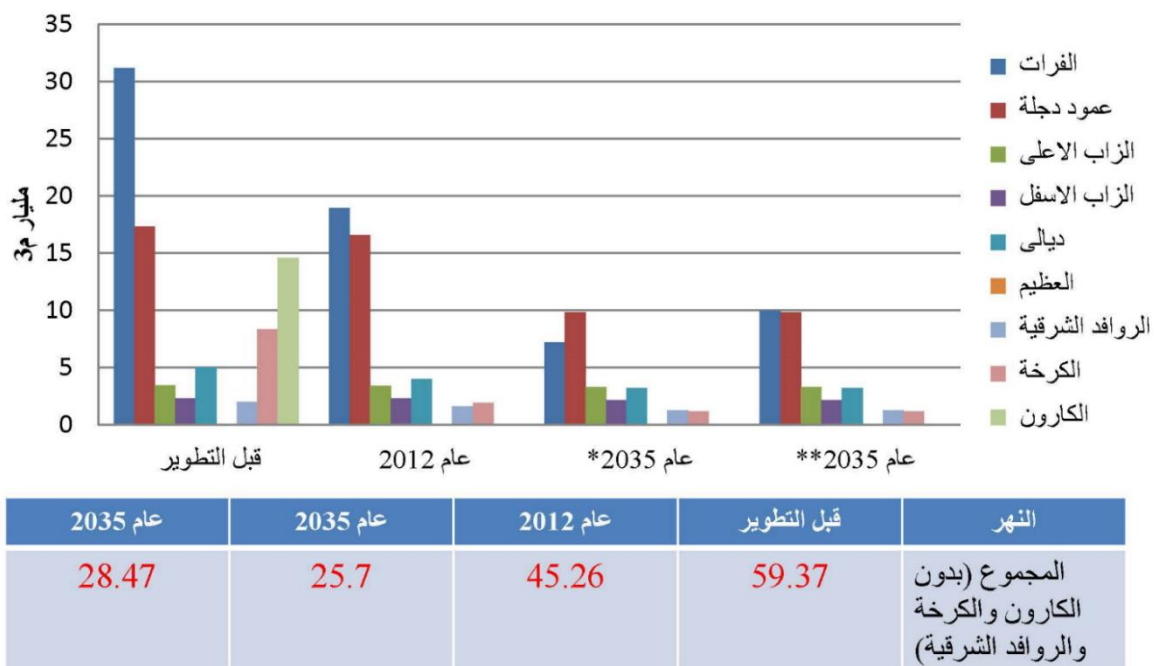
المصدر/ نقلاً عن (الخفاجي)

وفي هذا الاطار، قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقديرات مقلقة حول نصيب الفرد العراقي الواحد من المياه بحلول عام ٢٠٣٠، وقال رئيس البرنامج في بغداد آوكي لوتسما، في تصريح صحفي، إن "مستويات الجفاف بلغت مستوى قياسي في العراق في العامين الماضيين، مع ارتفاع درجات الحرارة جنوبي

البلاد"، وبين أن "المياه التي تصل إلى العراق انخفضت من نحو (٣٠) مليار متر مكعب في عام ١٩٣٣ إلى (٩.٥) مليارات متر مكعب فقط في الوقت الحالي"، ورجح أن "يتراجع نصيب الفرد العراقي من المياه في عام ٢٠٣٠ إلى نحو (٤٨٠) متر مكعب فقط، وهو رقم بعيد جداً عن معيار منظمة الصحة العالمية الذي يقدر بـ (١٧٠٠) متر مكعب سنوياً" (الجديد، ٢٠٢٣). وكما موضح في الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢)

المياه الداخلة عند الحدود العراقية



المصدر/ نقلاً عن (الخفاجي)

المطلب الثاني:

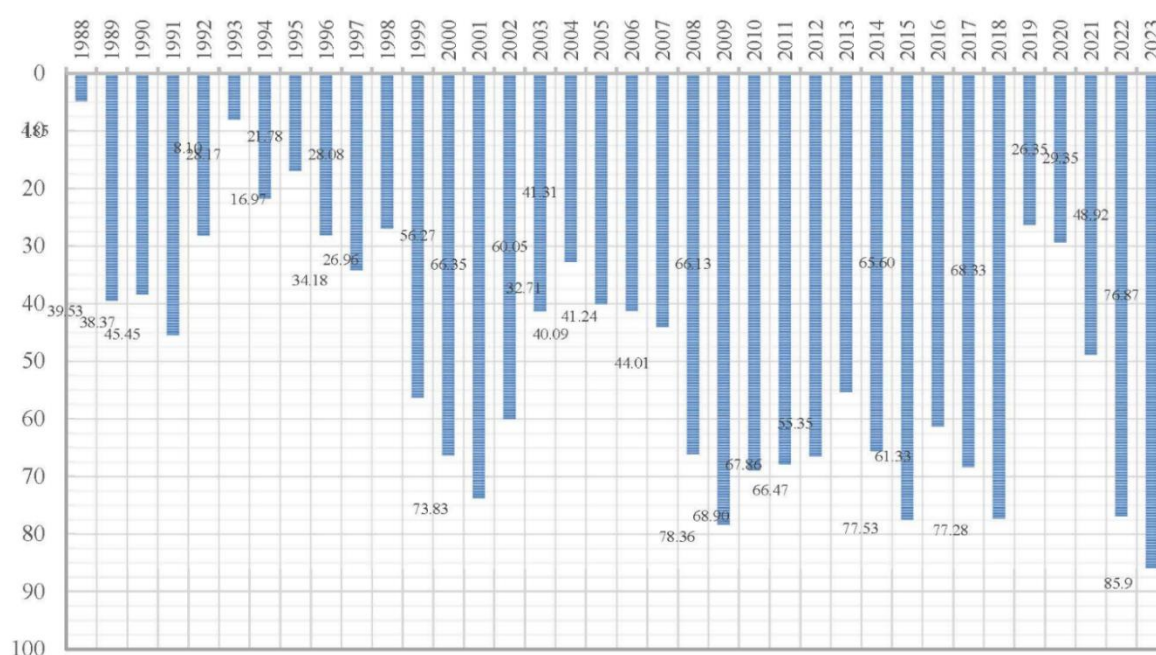
الأسباب الداخلية للأزمة المائية:

تجاهلت الحكومة العراقية استغلال مصادر مياه الأمطار والفيضانات بعدم إنشاء خزانات وسدود لتخزين هذه المياه والاستفادة منها خلال فترة الأزمات ونذرة المياه، وعلى مدار سنوات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحالي لم تقم الحكومات المتعاقبة ببناء أي سدّ، ولم تتبّع أساليب متطورة في عمليات السقي، مما أدى إلى هدر كبير للمياه، فضلاً عن افتقار البنية التحتية في العراق إلى شبكة من السواقي والأنهار

المبطنة، مما يزيد من ضياع المياه وتبخرها، ويأتي هذا من عدم وجود جهد جاد وحقيقي من قبل صناع القرار السياسي للقيام بواجباتهم نحو شعبهم، وعدم استخدام الدبلوماسية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني للضغط على الجانب التركي، بهدف تغيير سياستهم تجاه العراق وضمان حصوله على حقوقه المائية المنصوص عليها (ياسين، ٢٠٢٠، صفحة ٦٣)، وكما موضح في الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣)

انخفاض الخزين المائي في السدود والبحيرات العراقية



المصدر/ نقلاً عن (الخفاجي)

إنّ العراق يشكل سوقاً مهماً للسلع المنتجة في تلك الدول، وهو أيضاً مصدراً هاماً لتدفق العملات الأجنبية إليها، فضلاً عن الدور البارز الذي يمثله كمصدر رئيس للطاقة (عبود). فإن إدارة الموارد المائية هي إجراءات وعمليات مترابطة تتضمن التخطيط والتشغيل والصيانة والتسعير والتأهيل البيئي، وتشريع القوانين اللازمة لتنظيم القطاع المائي وتحديد مسؤوليات المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة المياه أو استخدامها لتحسين حوكمة القطاع المائي أفقياً على مستوى المؤسسات المركزية، وعمودياً على مستوى علاقة المركز بالأقاليم والمحافظات ومستخدمي المياه، فيوجب على المعنيين جعل إصلاح القطاع المائي أحد أهم وسائل مكافحة الفقر لأنه يتركز في المناطق التي تشح فيها المياه، وخاصة في الأرياف والمناطق التي تكون فيها الزراعة النشاط الاقتصادي الوحيد للسكان، وإن ندرتها وتلوثها يشكل خطراً كبيراً على الصحة

العامة لأنه يتسبب في انتشار الامراض وسوء التغذية والفاقة (الجنابي، ٢٠٢٣). وبين تقرير أعدته وزارة الموارد العراقية حجم المساحات الزراعية وتناقصها نتيجة شحة المياه وكما موضح في الشكل رقم (٤).

وتشهد منطقة حوض نهري دجلة والفرات ارتفاعاً في عدد النازحين داخلياً، وفيما يتعلق بالعراق بمفرده، تقدر منظمة الهجرة الدولية في عام (٢٠٢١) عدد النازحين بحوالي (١.٢) مليون شخص (ويرتز، ٢٠٢٢، ص ١٩). وحثت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لدى العراق، جينين هينيس بلاسحارت دول العالم، لا سيما تلك المجاورة للعراق على مساعدته في حل مشكلة نقص المياه ومخاطر الجفاف والتلوث التي يواجهها، وقالت خلال كلمة لها على هامش فعاليات "منتدى العراق" المنعقد في العاصمة العراقية بغداد، قالت "ينبغي ايجاد حل جذري لما تعانيه البيئة من تغيرات مناخية". و اضافت انه "يتعين على الدول مساعدة العراق في ايجاد حل لتأمين حصته المائية ومعالجة النقص الحاصل في ايراداته" مؤكدة على "ضرورة حفظ الأمن المائي للبلاد" (العبيدي، ٢٠١١) .

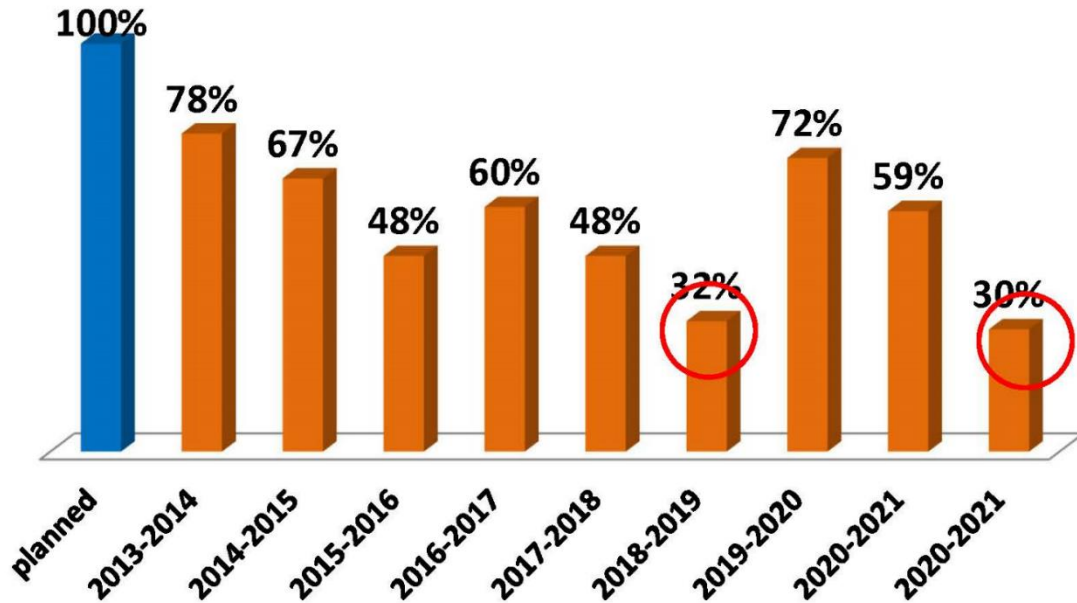
ان الإستمرار في معدل النمو السكاني الحالي وتناقص الحصص المائية من نهري دجلة والفرات قد يتسبب بآثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، منها الهجرة الداخلية والخارجية (رضا، ٢٠١٧، ص ٨). ففي تموز ٢٠١٩، أفادت المنظمة الدولية للهجرة في العراق بان عدد النازحين بلغ حوالي (٢١,٣١٤) شخصاً، إذ نزحوا من المحافظات الوسطى والجنوبية نتيجة نقص المياه الناجم عن ارتفاع نسبة الملوحة وانتشار الأوبئة والأمراض المنقولة عبر المياه (للهجرة، ٢٠٢٠).

المبحث الثاني: السياسة المائية التركية وأهدافها:

يمكن وصف تركيا بانها دولة ذات وفرة مائية، لكونها احدى الدول الغنية بالموارد المائية، فيقدر حجم مواردها المائية بنحو (٢٠٣) مليار متر مكعب، وذلك نتيجة للهطول المطري والثلجي الكبير الذي يصل إلى حوالي (٦٠٠) مليار متر مكعب سنوياً (سلمان، ٢٠١٧، ص ٧٢٤). ومن أهم المصالح التركية هي الحفاظ على وحدة أراضيها ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والحفاظ على امنها الاقتصادي ومنع تهديد النمو الاقتصادي وضمان استمرار تدفق امدادات الطاقة، خاصة أن مصادر الطاقة الذاتية في تركيا ضعيفة، وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات التنمية والاستهلاك، ومحاولة تركيا تجنب أي ضغوط تقيد قدرتها على الاستفادة من مواردها المائية (معوض، ٢٠٠٩، ص ١١٠).

الشكل رقم (٤)

تناقص المساحات الزراعية نتيجة الشحة المائية



المصدر/ نقلاً عن (الخفاجي)

المطلب الأول:

سياسة تركيا المائية:

ان السيطرة على مصادر المياه يعد عامل استراتيجي ذو اهمية كبيرة للدول، ويعد عنصر اساسي في تعزيز قوة الدولة، وبالتالي فان الاهمية لضمان مصادر المياه بشكل متزايد يجعل الخطر المرتبط بهذه المسألة يزداد مع مرور الوقت، وهذا الواقع ينطبق على تركيا بشكل خاص نظراً لدورها كدولة تمتلك المصادر الرئيسية لنهري دجلة والفرات (ناصر، ص ٧٩-٨٠). ولذلك يمكن ايجاز اهم مبادئ سياسة تركيا المائية بالآتي: (مصطفى، ٢٠١٨، ص ٥٨-٦١)

١- تنتظر تركيا إلى نهري دجلة والفرات على انهما نهراً واحداً.

٢- ترفض تركيا الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات.

٣- ترفض تركيا تحديد الحصص المائية.

- ٤- تعد تركيا أنّ حق السيادة المطلقة على مواردها المائية من حقها فقط.
- ٥- إصرار تركيا على عقد الاتفاقيات التعاونية الشاملة.
- ٦- تعتمد تركيا على مبدأ عدم عقد الاتفاقيات النهائية لتسوية النزاعات المائية مع الدول الأخرى.
- ٧- عدم اعتراف تركيا بمبدأ الحقوق المكتسبة.
- ٨- تأكيد تركيا على أنّ حجم المياه الواصلة إلى دول أسفل نهري دجلة والفرات معقولة وكافية.
- ٩- انكار تركيا أنّ يكون لمشاريعها على نهري دجلة والفرات آثار سلبية على الدول المتشاطئة.

تعتمد سياسة تركيا المائية على تحويل المياه إلى سلعة تمكنها من تعزيز مصالحها الاقتصادية وفرض منتجاتها الزراعية على دول المنطقة، وتتبع تركيا استراتيجية تسعى عن طريقها تنفيذ مشاريع ضخمة لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، وهذه الأفكار بينها وزير الخارجية التركي الاسبق احمد داود اوغلو، عندما اشار إلى ضرورة تحديد تركيا لدورها في الساحة الدولية وتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي فعال (اوغلو، ٢٠١١، ص ٢٣٤). وتطلق تركيا اسم مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) على مشاريعها المقامة على نهري دجلة والفرات، وتصفه بأكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض وتعلق عليه امالاً كبيرة لتنمية محافظات الست التي تعد من المناطق الأكثر تضرراً فيها وتقع في الجنوب الشرقي لتركيا (شاهينوز، ١٩٩٤، ص ٣٥٧).

هذه المشاريع التي تهدف تركيا إلى تحقيقها تتجاوز الحدود الوطنية التركية ليمتد تأثيرها الاقليمي إلى دول الجوار الجغرافي، فضلاً عن ما تمتلكه من تأثيرات سياسية على القوى العربية الفاعلة في المنطقة "سوريا والعراق"، وهناك اعتقاد سياسي تركي بان قيام تركيا بتزويد بعض الدول الخليجية بالمياه، سيمكنها من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه الدول، ومن هنا بدأت الحكومة التركية بتوظيف مشروعاتها المائية لتعزيز مكانتها ودورها الاقليمي في الشرق الاوسط باعتبارها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب (الشمري، ص ٤٩). وعليه فان من اهم عناصر الدور الاقليمي التركي يتمثل في سياسة مائية طموحة، وان كان لذلك انعكاسات خطيرة على كل من العراق وسوريا (سليمان، ٢٠٠٠، ص ٦٧).

إن وجود الآبار النفطية في المنطقة العربية سيجعل تركيا في سعي دائم إلى ايجاد مشاريع اخرى للضغط على الدول العربية في مسألة منابع المياه (طه، ٢٠١٠، ص ٨). وذلك لأن السياسة المائية التركية تعتمد على مبدأ التبادل بين المياه والنفط، واعلنت تركيا عن هذا النهج في مفاوضات عام ١٩٧١ بين كل من تركيا والعراق، وعن طريق هذه المفاوضات طلبت تركيا تخفيض اسعار النفط مقابل تزويد

العراق بالكميات المناسبة من المياه، واشترطت أن يكون تصدير النفط العراقي عبر الاراضي التركية عند تنفيذ قرارات تبادل النفط مقابل الغذاء (حسن، بلا، ص ٤). فان سياسة تركيا المائية تقوم على فكرة مؤداها بأحقية تركيا السيطرة على مصادرها المائية مثلما يسيطر العراق على اباره النفطية، رافضة بذلك موقف القانون الدولي بشأن الانهار الدولية والحقوق المكتسبة للعراق في نهري دجلة والفرات (العبيدي، ٢٠١١).

إن السدود والمشاريع المائية التي تقيمها تركيا في مناطقها الحدودية تتسبب في تأثيرات مباشرة على العلاقات السياسية بين تركيا والعراق، ومن هذه التأثيرات: (السيد)

- ١- **تهديد الأمن والسلم الدوليين:** إنّ قضية المياه تنشأ كتحدٍ جديد على الصعيد الدولي، اذ يمكن لهذه الأزمة أن تتطور لتصل إلى تهديد الأمن والسلم في المنطقة، ويمكن لنقص المياه وشحتها أن يزيد من الصراعات والتوترات، وقد تتطور إلى صراعات دولية واقليمية تهدد امن واستقرار المنطقة.
- ٢- **استخدام المياه كأداة سياسية:** إنّ قضية المياه ممكن أن تستخدم في المنطقة كوسيلة للضغط والمساومة في المفاوضات والحلول للمشكلات الاخرى، ويمكن أن تصبح المياه ورقة ضغط لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية.
- ٣- **إعادة توزيع القوى السياسية:** إنّ للمياه دور مهم في اعادة توزيع خارطة القوى السياسية في المنطقة، ويمكن ان تؤدي الدول ذات الوفرة المائية إلى اكتساب نفوذ اقليمي وقوة سياسية جديدة.
- ٤- **تعزيز دور المياه كسلعة تجارية:** ان بعض الدول تسعى إلى تشجيع تخزين وتداول المياه بين الدول، اذ تعدها مصدراً للإيرادات والتعاون الاقتصادي، وتسعى إسرائيل بشكل خاص إلى تعزيز هذا المفهوم، وتتعاون مع تركيا على تثبيت فكرة تبادل المياه وجعلها سلعة تجارية مثل النفط والسلع الاخرى، مما يجعلها تؤثر على استراتيجيات وتوجهات دول المنطقة فيما يتعلق بإدارة مواردها المائية.

هذه المعطيات دفعت الامين العام الاسبق للأمم المتحدة بطرس غالي، إلى القول: "ان الحرب العالمية الثالثة ستكون بسبب شح المياه في الشرق الأوسط" (الأنصاري، ٢٠١٨، ص ٢).

المطلب الثاني:

أهداف السياسة المائية التركية:

تسعى تركيا من خلال مشروعاتها على نهري دجلة والفرات إلى تحقيق عدد من المكاسب والاهداف الاستراتيجية، السياسية، الاقتصادية والأمنية، ويأتي هذا بهدف تعزيز قوتها السياسية وبناء اقتصاد قوي مبني على قواعد الصناعة الحديثة عن طريق تنمية القطاعات التجارية والزراعية، (الشمري، ص ٤٩) ومن هذه الاهداف:

أولاً: الأهداف السياسية:

تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على دور فاعل ومؤثر في (النظام العالمي الجديد)، أو في الترتيبات السياسية للمنطقة فيما يسمى بـ(الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية (الأسدي، ٢٠٢١). اذ أصبحت السياسة المائية التركية تتجاوز اهدافها ومخططاتها الوطنية الضيقة، لتصل ايضاً إلى تداول مخططات السياسة الامريكية في المنطقة، والمتمثلة في ربط قضية المياه بالنفط ومفاوضات التسوية مع إسرائيل (أحمد، ص ٨).

فقد أدركت تركيا ان المياه تشكل عامل جذب سياسي لإسرائيل لتشكيل تحالفات إقليمية لتقوية مكانتها ضد العرب، وسعت من خلال تعاونها مع إسرائيل إلى تحقيق عدد من الأهداف لتكون قوة إقليمية كبرى تهيمن على دول الجوار، ومن ركائز هذه القوة: (معوض ج.، ١٩٩١، ص ١٢٢)

١- التحكم بمياه نهري دجلة والفرات بصورة كبرى، وذلك لاستخدامه كورقة ضغط سياسية والتوسع في المشاريع الزراعية وتوليد الطاقة الكهرومائية بالتعاون مع إسرائيل، لان تعاون تركيا مع إسرائيل في مشروع جنوب شرق الاناضول يعني تدخل تركيا وإسرائيل في الشؤون العراقية والسورية في مسألة مياه نهري دجلة والفرات.

٢- تعزيز التحالف الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي، ويعد هذا نهجاً خطيراً في سياسة تركيا المائية، لأنه يشكل ضغط على العراق وسوريا بالرضوخ بالأمر الواقع، أو القبول بالتسوية المقترحة من قبل تركيا لحل أزمة المياه بما يتناسب مع وجهة نظرها.

تبرز هذه الاستراتيجية في إنشاء مشروع "خط السلام" الذي يهدف إلى ربط الدول الخليجية بهذا المشروع، والذي يركز على فكرة استخدام المياه كوسيلة للتفاوض والتبادل مع الدول الغنية بالموارد النفطية التي تفنقر إلى الموارد المائية (حسين، ٢٠٠٠، ص ٢٥).

وتعد مشكلة الاكرد ومقايضة المياه بالنفط من بين القضايا الرئيسية التي تسعى تركيا إلى اثارها في قضية المياه، وتحاول الاستفادة منها في العلاقات الدولية لتعزيز دورها ومكانتها الاقليمية، والسعي لتحقيق تأثير كبير على الساحة السياسية عن طريق مشاريع تساعد في التأثير على الخارطة السياسية، وذلك ضمن إطار مشروعات السلام، فان تركيا تسعى من خلال سياستها إلى المماثلة في مفاوضات تقسيم المياه مع العراق والاحتفاظ بورقة المفاوضات مفتوحة وذلك للاستفادة منها في المستقبل لتحقيق مصالحها (أحمد، ص ٨).

لذلك يعتقد الساسة الاتراك ان تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول يجعل لتركيا دوراً متحكماً بالأمن الغذائي والمائي في دول المنطقة، فضلاً عن استخدام المياه كورقة ضغط يمكن مقايضتها بالنفط وسلاح لتحقيق اهداف امنية، وقد هدد رئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل في حفل تدشين سد اتاتورك قائلاً " ان مياه نهري دجلة والفرات تركية، ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أنّ آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا، ونحن لا نقول لسوريا والعراق اننا نشاركهما مواردنا النفطية، ولا يحق لهما القول انهما يشاركاننا مواردنا المائية، انها مسألة سيادة، ان هذه ارضنا ولنا الحق في ان نفعل ما نريد" (القطاونة، ٢٠٠٩، ص ٨٨).

ثانياً: الأهداف الاقتصادية:

تسعى تركيا من خلال مشروعاتها إلى تحقيق اهداف اقتصادية ملموسة، فهذه المشاريع سيسفر عنها عوائد اقتصادية متبادلة تنبع من البلدان المستفيدة، وخاصة إسرائيل، وستوفر فوائد اقتصادية مهمة لتركيا، ومن ابرزها انتاج الطاقة الكهربائية عند البدء بتشغيل السدود والمشاريع المائية في شرق الاناضول، اذ سيمكن تركيا من توليد ما يقارب (٧١٪) من احتياجاتها الكهربائية، وهذه الزيادة في انتاج الطاقة الكهربائية دفعت تركيا إلى تقليل الاعتماد على واردات الطاقة من الخارج (العاني، ١٩٩٠، ص ٤٦). ووجدت تركيا ان تحقيق اهدافها الاقتصادية يتطلب منها تنفيذ مشروع (الربط الكهربائي) مع دول المشرق العربي، وذلك لتحقيق العوائد المرجوة وتعزيز المكانة الاقتصادية في الوقت نفسه (الشمري، ص ٥١).

وتسعى تركيا ايضاً في برامجها المائية إلى توليد الطاقة الكهربائية عن طريق إنشاء (١٧) محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات، ويعد توليد الطاقة الكهرومائية ذو اهمية واولوية خاصة بعد تراجع انتاج النفط كمورد للطاقة في تركيا من (٣,٥) مليون طن سنوياً إلى (٢,٥) مليون طن سنوياً، واصبح لدى تركيا فائض من الطاقة الكهربائية خاصة بعد اكتمال مشروع (الكاب) تحاول بيعها إلى العرب، ومن الأهداف

الاقتصادية الأخرى، محاولة تركيا السيطرة على اكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط العربي، وهذا ما تم اعلانه اكثر من مرة على لسان المسؤولين الاتراك، وتسعى أيضاً إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد، ولذلك يعمل مشروع (الكاب) على توفير ما يقارب (١٠٧) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، فضلاً عن توفير فرص العمل للسكان المحليين في القطاعات المتنوعة كالزراعة، الصناعة، النقل، التعليم، والصحة (حسين، ٢٠٠٠، ص ٤٩).

ويعد الهدف الأساسي لسياسة تركيا المائية في منطقة جنوب شرق الأناضول، هو تنمية هذه المنطقة واستغلال مواردها المائية المتوفرة على حساب الدول المجاورة، إذ سعت تركيا منذ القدم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فهي تسعى لان تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط، وهذه المكانة سوف تجعلها من بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم (نجم، ٢٠١٥، ص ٥٨٢). فضلاً عن الحصول على العملة الصعبة من خلال بيع الفائض الغذائي، لان هذا المشروع سيلبي الطموح الاقتصادي التركي على الصعيد الإقليمي، ويجعل تركيا دولة زراعية وغذائية تمول الشرق الأوسط وتتحكم بسياسته (مصطفى، ٢٠١٨، ص ٩١).

ثالثاً: الأهداف الأمنية:

تسعى تركيا من خلال مشروعاتها المائية إلى تحقيق عدد من الاهداف الأمنية عن طريق احداث تغييرات ديمغرافية في منطقة جنوب شرق الأناضول، التي يتألف غالبية سكانها من الاكراد والبالغ عددهم نحو (١٢) مليون نسمة، وتهدف ايضاً من خلال هذه المشاريع إلى تحويل المنطقة لمنطقة جذب سكاني تتوافر فيها جميع متطلبات الحياة وفرص العمل، وسعيها لتوطين ما يقارب ستة ملايين تركي، وذلك لما تشهده هذه المنطقة من اضطرابات مستمرة وحركات مسلحة بين الاكراد من جهة وقوى الأمن التركي من جهة أخرى (الشمري، ص ٥٢-٥٣). وهو ما اكد عليه رئيس الوزراء التركي السابق احمد داود اوغلو، إذ يقول في كتابه العمق الاستراتيجي " يجب على تركيا ان تأخذ بعين الاعتبار مسألة نقل المياه والمنتجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية وهامة في تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة وعلى المدى البعيد، وان تقوم بالاستعدادات اللازمة لذلك" (اوغلو، ٢٠١١، ص ١٦٥). ولذلك رأت الحكومة التركية أنّ أفضل السبل للتعامل مع هذه الاضطرابات هو تنمية وتطوير المنطقة وجذب الاتراك اليها، بهدف احداث تغييرات ديمغرافية في التركيبة السكانية وجعل الاكراد اقلية فيها، ورأت ايضاً ان هذا الهدف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق اقامة مشاريع مائية ضخمة، ومن ابرزها مشروع جنوب شرق الأناضول (الداود، ١٩٩٩، ص ٤٦).

ولذلك تتعدى أهمية مشروع جنوب شرق الاناضول موضوع التنمية الزراعية وإنتاج الكهرباء، لتصل إلى التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب شرق تركيا، ورفع مستوى الرفاهية ومعالجة بعض المشاكل مثل البطالة والصراع مع الحركة الكردية (مصطفى، ٢٠١٨، ص ٢١).

مما سبق يمكن القول ان تركيا تستخدم المياه كسلاح اقتصادي وسياسي للضغط على العراق وسوريا لتحقيق اهداف سياسية وامنية، وللعرب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وفرض هيمنتها على المنطقة، ولأجل ذلك ترفض الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، وترفض أي معالجة لمشكلة المياه أو عقد أي اتفاق دولي يتسم بقوة القانون لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين العراق وسوريا، فضلاً عن انكارها لسلبات مشاريعها المائية وتأثيرها على كمية ونوعية مياه نهري دجلة والفرات، وتؤكد تركيا على ان مشروع جنوب شرق الاناضول ليس له أي آثار سلبية على الدول المجاورة وانما هدفه الأساسي تنمية المنطقة عن طريق توليد الطاقة الكهربائية وتحسين نظم الري، الا ان الحقيقة قد اثرت هذه المشاريع على نوعية وكمية مياه نهري دجلة والفرات واثرت بشكل سلبي على الأمن الغذائي والمائي للعراق وسوريا (مصطفى، ٢٠١٨، ص ص ٦٣-٧١).

المبحث الثالث: الإجراءات العراقية لحل الأزمة المائية:

أزمة المياه ستتضاعف في العراق حالها حال بقية الدول العربية وذلك لأسباب عديدة منها، سوء التوزيع الجغرافي للمخزونات المائية الجوفية والسطحية، فضلاً عن سقوط الامطار الغير متوازن من حيث الزمان والمكان، اذ يتباين سقوط الامطار من سنة إلى اخرى، وفي بعض الاحيان لا يسقط نهائياً مما يؤدي إلى جفاف مساحات واسعة (الأميري، ٢٠١٢، ص ٧).

المطلب الأول:

إجراءات الحكومة العراقية:

توقع مؤشر الاجهاد المائي في عام ٢٠١٩ ان "يفقد العراق انهاره تماماً بحلول عام ٢٠٤٠"، اذ ان "مياه نهري دجلة والفرات لن تصل إلى المصب النهائي في الخليج"، وهذا ما أكد عليه الخبير البيئي عادل المختار، مبيناً ان "المياه ستختفي من العراق في حال لم تتدخل الحكومة العراقية في مفاوضات جادة وفعالة مع تركيا وايران، فدعت الحكومة العراقية تركيا في آذار ٢٠٢٣ إلى وضع اسس ثابتة تضمن حصة العراق

من مياه نهري دجلة والفرات من قبل الجانب التركي، فضلاً عن تفعيل مذكرة التفاهم المصادق عليها في عام ٢٠٢١، وهي المذكرة التي تضمنت بنوداً عدة بشأن تعزيز سبل التعاون البناء والمثمر بين البلدين، وطلب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان خلال الزيارة التي قام بها إلى تركيا في ٢١ آذار ٢٠٢٣، إلى اطلاق حصة اضافية من مياه نهر دجلة إلى العراق، وهو ما أدى إلى اعلان الرئيس التركي مضاعفة حصة العراق المائية من مياه نهر دجلة لمدة شهر (العبيدي، ٢٠١١). ونرى من خلال الجدول رقم (١) كمية الموارد والاحتياجات المائية في العراق.

وأعلن رئيس الوزراء العراقي تشكيل لجنة مشتركة عراقية - تركية حسب الاتفاق المبرم بين البلدين لمتابعة الاطلاقات المائية وضمان استمرارها (النواب، ٢٠٢٣). فعلى الرغم من هذا الاتفاق الذي يقضي بزيادة الاطلاقات المائية من الجانب التركي للعراق لمدة شهر وبواقع (١٥٠٠) متر مكعب في الثانية، الا انه لا يعد حلاً جذرياً للأزمة، وانه لا يصلح بديلاً في التوصل لاتفاق يضمن حصة العراق المائية بشكل عادل (العراق يمر بأكبر أزمة في تاريخه مع مخاطر توقف نهري دجلة والفرات عن العطاء، ٢٠٢٣).

وحمل الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، دولاً مجاورة مسؤولية الأزمة المائية التي يعانيها العراق في محاضرة القاها عن أزمة المياه في ٢٥ حزيران ٢٠٢٣، خلال زيارته إلى مقر وزارة الموارد المائية العراقية، وذكر ان هناك "مجموعة نقاط ساعدت في نشوء الأزمة المائية الحالية منها التغير المناخي وبعض التصرفات التي تقوم بها دول الجوار، فضلاً عن سوء الادارة المائية في العراق، وأشار ايضاً إلى "دور المياه كعامل اساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والعالم أجمع (الرئيس العراقي يحمل دولاً مجاورة مسؤولية أزمة المياه التي تعانيها بلاده، ٢٠٢٣).

الجدول رقم (١)

الموارد والاحتياجات المائية في العراق

السنة	الموارد مليار م ^٣	الاحتياجات مليار م ^٣	العجز مليار م ^٣
٢٠١٠	٣٣	٢٨	٥+
٢٠٢٠	٢٣	٤٥	٢٢-
٢٠٣٠	٩	٥٨	٤٩-

المصدر/ نقلاً عن (حسن ك.، ٢٠١٣، ص ٦٤٧)

المطلب الثاني: مسارات حل الأزمة المائية:

طرحت وزارة الموارد المائية العراقية ٢٦ مشروعاً لمواجهة الجفاف وشح المياه، وتستعد لجولة أخرى من المفاوضات مع تركيا لضمان وصول حصة العراق المائية من مياه نهر الفرات (ب ٢٦ مشروعاً .. العراق يتأهب للنجاة من شح المياه، ٢٠٢٣).

وبين المتحدث باسم وزارة الزراعة محمد الخزاعي ان "المشكلة الاساسية هي شح مائي متصاعد منذ أكثر من (٥) سنوات، ووصل الخزين المائي حالياً إلى مستويات حرجة جداً دفع بوزارة الموارد المائية إلى اتخاذ قرار ردم البحيرات غير المجازة وذلك للمحافظة على المياه"، وكما موضح في الشكل رقم (٥) وهناك ثلاث مسارات لحل الأزمة المائية تعمل عليها وزارة الموارد المائية، وفقاً لما قاله المتحدث باسم وزارة الموارد المائية خالد الشمال، وهي: (نيوز، ٢٠٢٣).

المسار الأول: يتمثل بإقناع دول الجوار المائي بمساعدة العراق ومنحه الحصة المائية العادلة وفقاً للاستحقاقات الطبيعية، وان كان هناك نقصاً بالإيرادات المائية في تلك الدول، يتم العمل على تقاسم الحصص المائية ضمن مبدئين، الأول تبادل المنفعة، والثاني تقاسم الضرر.

المسار الثاني: يتمثل بالإدارة المشتركة لحوضي دجلة والفرات والروافد المرتبطة بهما مع دول الجوار المائي، وهذا يحتاج إلى تبادل المعلومات والاستراتيجية في اتخاذ القرارات المرتبطة بنقص الإيرادات والتغيرات المناخية. ويوضح الجدول رقم (٢) نسب الاسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات.

المسار الثالث: يتمثل بالتحول نحو استخدام تقنيات الري الحديثة والزراعة الذكية، وترشيد استخدام المياه، ونقل المياه بطرق أحدث للزراعة المستدامة والزراعة الذكية والزراعة الجافة.

الجدول رقم (٢)

نسب الاسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات

الدولة	تدفق المياه في حوض الفرات والاستهلاك للدول المتشاطئة (مليار م ^٣)		تدفق المياه في حوض دجلة وكمية الاستهلاك للدول المتشاطئة (مليار م ^٣)	
	كمية الاستهلاك	تدفق المياه	كمية الاستهلاك	تدفق المياه
تركيا	١٨,٤٢ (٣٥%)	٣١,٥٨ (٨٨,٧%)	٢٥,٢٤ (٥١,٨%)	٦,٨٧ (١٣%)
سوريا	١١,٣ (٢٢%)	٤ (١١,٣%)	صفر	٢,٦ (٤%)
العراق	٢٣ (٤٣%)	صفر	٢٣,٤٣ (٤٨,١%)	٤٥ (٨٣%)

المصدر/ نقلاً عن (العيسوي، ٢٠١٦، ص ٣٨٢)

أشار العديد من المسؤولين الأمريكيين ان الحرب القادمة المحتملة هي حرب المياه، فيواجه العراق، وكذلك المنطقة العربية، خطر هذا التهديد، ويرجع هذا إلى ان توزيع منابع المياه يقع خارج حدود تلك الدول، مما يعني ان دول المنابع من الممكن ان تستغل هذا التحكم لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وهذا بدوره يفرض على الدول العربية ضرورة وضع الاستراتيجيات لتجنب خطر شحة المياه، خاصة ان التوقعات المستقبلية تشير إلى ان معظم الدول العربية، وبما فيها العراق، ستواجه نقصاً حاداً في الموارد المائية، والذي بدوره سيزيد من احتمالية تصاعد التوترات والصراعات السياسية المرتبطة بالثروة المائية في المستقبل القريب (داود، ص ١٠٥).

الشكل رقم (٥)

بحيرات الأسماك لسنة ٢٠٢٣

مساحات بحيرات الاسماك للموسم الشتوي بالسنة المائية 2023						
ت	اسم المحافظة	مساحة البحيرات المجازة دونم تقريباً	مساحة البحيرات الغير مجازة دونم تقريباً	مجموع البحيرات (المجازة + الغير مجازة) دونم تقريباً	مصدر الارواء	الملاحظات
1	نينوى	5	79	84	داخل الارواء	
2	كركوك	0	5,700	5,700	داخل الارواء	الزاب + شوان + قرة حسن خارج الارواء
3	صلاح الدين	0	8,547	8,547	داخل الارواء	
4	ديالى	678	3,380	4,058	داخل الارواء	كفري + خانقين + السعدية + مندلي + قزانية خارج الارواء
5	الانبار	246	1,396	1,642	داخل الارواء	عامرية الفلوجة + صقلاوية + مركز الرمادي خارج الارواء
6	بغداد	740	32,142	32,882	داخل الارواء	
7	بابل	11,329	10,451	21,780	داخل الارواء	قضاء المحاول خارج الارواء - جوفي
8	كربلاء المقدسة	0	2,380	2,380	داخل الارواء	الرزازة + عين تمر خارج الارواء - جوفي
9	النجف الاشرف	41	94	135	داخل الارواء	بحر النجف خارج الارواء - جوفي
10	واسط	1,800	4,700	6,500		العمل مكتبي قيد التأكيد الحقلي
11	ديوانية	67	274	341	داخل الارواء	ال بدير + السدير خارج الارواء
12	ناصرية	190	376	566	داخل الارواء	سيد دخيل + الطار + القرمة + الاصلاح + جزء من الدواية خارج الارواء
13	ميسان	461	8,000	8,461	داخل الارواء	
14	المثنى	228	0	228	داخل الارواء	
15	البصرة	476	1,038	1,514	داخل الارواء	النشوة + شط العرب + ابو الخصيب + سبيه + الزبير + البادية + الهارثة خارج الارواء
	المجموع	16,261	78,557	94,818		

المصدر / (الخفاجي)

الخاتمة:

إنّ الدول المجاورة للعراق لا تتحمل وحدها مسؤولية تدهور القطاع المائي في العراق، لأنها في النهاية دول ذات سيادة على اراضيها، ولها الاحقية في المحافظة على امنها المائي والغذائي ولديها خططها ومشاريعها الخاصة بها، بل تقع المسؤولية ايضاً على الحكومة العراقية التي اهملت القطاع المائي، وانشغلت بالنزاعات والصراعات السياسية، وتجاهلت كافة الحلول اللازمة لمعالجة هذه الأزمة، ولم تستطيع محاولة

التخفيف عن كاهل المواطن العراقي، ولذلك فان الاستمرار في نقص الموارد المائية سوف يعرض العراق إلى مشاكل اكبر ليس على المستوى الزراعي والثروة الحيوانية فقط، بل يتعدى ذلك إلى نقص امدادات المياه الصالحة للشرب، ولذلك يقع على عاتق الحكومة والبرلمان مسؤولية وطنية وتاريخية تتمثل في اتخاذ الخطوات الجادة والفعالة لتعزيز حماية الموارد المائية العراقية داخلياً وخارجياً، والحفاظ عليها ايضاً من الهدر والضياع، لأنها ملك للشعب، ويتوقف عليها مصير البلاد.

الاستنتاجات:

- ١- تعد المياه من العوامل الجوهرية والحيوية لجميع دول العالم في الوقت الحالي والمستقبل، خاصة الدول المشتركة في الأنهار والتي لها تأثير كبير على الأمن المائي، السياسي، الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي.
- ٢- ان سوء الاستخدام للمياه والتغيرات المناخية والزيادة في عدد السكان ادى إلى صراع على مصادر المياه لتؤمن الدول استخدامها أو تخزينها.
- ٣- اثرت سياسة تركيا المائية على انخفاض كميات المياه الواردة إلى نهري دجلة والفرات، وبالتالي ادى إلى نقص حاد في الموارد المائية للنهرين وتردي نوعية المياه، خاصة بعد ان تكمل تركيا بناء مشاريعها المائية.
- ٤- سعي تركيا إلى استخدام المياه كسلاح للضغط على الدول المجاورة لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية ورغبتها في السيطرة على مصادر الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط.
- ٥- تهدف تركيا في مشاريعها المائية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية والاستقرار السياسي وخاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية.

التوصيات:

- ١- السعي إلى تفعيل التعاون الدولي للحد من التنافس على المياه وشحتها، وإيجاد الوسائل الفعالة لإدارة المياه المشتركة بين الدول والتوصل إلى قسمة عادلة ومنصفة للمياه، واستخدام الآليات الحديثة لاستغلال الموارد المائية وإنشاء منظومات إقليمية لإدارتها.

- ٢- السعي إلى تعزيز التعاون بين العراق وتركيا من أجل إقامة علاقات وثيقة واستثمار حجم التبادل التجاري والاقتصادي لإقامة اتفاقيات تحقق الهدف في تحديد كميات المياه الواردة للعراق، فضلاً عن تحقيق الاستخدام الجيد والعادل للمياه.
- ٣- دعوة تركيا إلى تغيير نمط رؤيتها للمشكلة، واعتماد السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار مصالحها مع دول الجوار المشتركة في الأنهار الحدودية.
- ٤- التوجه إلى استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تضمن محصول زراعي كبير مع التوفير في استهلاك المياه، وكذلك تقنية زراعة الأشجار والنباتات التي تتحمل الجفاف ومواجهة الغبار.
- ٥- دعوة المنظمات غير الحكومية إلى تدريب المجتمعات المحلية على التكيف مع الظروف الناجمة عن قلة المياه وعواقبها.

المصادر والمراجع:

- ١- أحمد، سندس سرحان. السياسة المائية التركية تجاه العراق: مجلة المنصور، العراق. العدد ٣٥، <https://muc.edu.iq>
- ٢- أزمة المياه في مناطق جنوب العراق تتفاقم وسط تخوف من أزمة نزوح: موقع اخبار العربي الجديد، يونيو، ٢٠٢٣، <https://www.alaraby.co.uk/09>
- ٣- الاسدي، تمارا كاظم. السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠): المركز الديمقراطي العربي، العراق. ٢٣ كانون الأول ٢٠٢١. <https://democraticac.de/>
- ٤- الاميري، شهاب محسن عباس. العراق والاستراتيجية المائية: مطبعة ايلاف، بغداد. العراق. ٢٠١٢.
- ٥- الانصاري، نظير. مخاطر الأزمة المائية في العراق: الاسباب وسبل المعالجة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ مايو ٢٠١٨.
- ٦- الجنابي، حسن. من الاسترخاء إلى الإجهاد المائي: مشكلة المياه في العراق وعلاقتها بالسياسات المائية لدول الجوار وتغير المناخ: مركز الامارات للسياسات، ٢٤ / نيسان / ٢٠٢٣. <https://epc.ae/>
- ٧- الخفاجي، حمدية صخيل جازع. إجراءات وزارة الموارد المائية العراقية في إدارة مياه الأنهر المشتركة: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/1.5%20-%20Iraq-%20NationalExperience.pdf>
- ٨- الداوود، محمود علي. مخاطر المشاريع التركية المقبلة على نهر الفرات: مجلة افاق عربية، بغداد. العدد ٩، ١٩٩٩.
- ٩- الرئيس العراقي يحمل "دولا مجاورة" مسؤولية أزمة المياه التي تعانيها بلاده: ٢٥ حزيران ٢٠٢٣. <https://sputnikarabic.ae>
- ١٠- السيد، سعيد محمد. مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج والكويت: دار المعرفة، السنة بلا.

- ١١- الشمري، احمد جاسم إبراهيم. سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية-العراق): مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ٢، السنة بلا.
- ١٢- العاني، فاتن خالد. التصارييف الواطئة لنهر الفرات وأثرها على الانتاج الزراعي. كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد، العراق. رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠.
- ١٣- العبيدي، رائد سامي عباس، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية: كلية العلوم السياسية/ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١١. <https://www.nahrainuniv.edu.iq/>
- ١٤- العراق يمر بأكبر أزمة في تاريخه مع مخاطر توقف نهري دجلة والفرات عن العطاء: ٧ حزيران ٢٠٢٣. <https://sputnikarabic.ae/>
- ١٥- العيساوي، سلمان شمران. أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.
- ١٦- القطاونة، ياسين احمد. الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (١٩٩١-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٩.
- ١٧- النواب، عادل. تركيا تبدأ تنفيذ اتفاقها مع العراق بزيادة تدفق المياه في نهر دجلة: موقع اخبار العربي الجديد، بغداد. العراق. ٣ نيسان ٢٠٢٣. <https://www.alaraby.co.uk/politics>
- ١٨- اوغلو، احمد داود. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية: ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢. الدار العربية للعلوم. بيروت. ٢٠١١.
- ١٩- ب ٢٦ مشروعا.. العراق يتأهب للنجاة من شح المياه: موقع اخبار سكاي نيوز عربية، ١٧ حزيران ٢٠٢٣. <https://www.skynewsarabia.com/>
- ٢٠- باغيش، احسان علي. مشروع جنوب شرقي الاناضول: الكاب. تقرير خاص غير منشور، ترجمة وتلخيص وزارة الري، بغداد. ١٩٩٦.
- ٢١- حدث مرتقب في العراق قد ينهي الأزمة المائية: شفق نيوز، ٤ آب ٢٠٢٣. <https://shafaq.com>
- ٢٢- حرج، ناجي علي. مشكلة المياه في العلاقات العراقية-السورية-التركية مظاهر التعاون وجوهر الخلاف: من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٧-١٩٩٨، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق. العدد الخامس، ١٩٩٨.
- ٢٣- حسن، كمال عبد الله. استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠١٣.
- ٢٤- حسن، محمد عبد صالح. أزمة المياه بين الموقفين التركي والعراقي: مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهدين، العراق. السنة بلا.
- ٢٥- حسن، مهدي صالح وياسين، كوثر طه. أزمة المياه العربية التحديات والاطار وموقف القانون الدولي منها: عدد خاص بابحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٠.
- ٢٦- حسين، عبد الستار سليمان. مشاريع جنوب الاناضول (الكاب) الجوانب الفنية: مجلة دراسات اجتماعية، بغداد. العراق. العدد ٧. ٢٠٠٠.

- ٢٧- داود، ابتهاج محمد رضا. مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية: دراسات دولية. كلية الزراعة/ جامعة بغداد. العراق. العدد ٦٩.
- ٢٨- رضا، فاضل. مستقبل الموارد المائية في العراق.. تحويل الأزمة إلى فرصة: أوراق في سياسات الموارد المائية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ <https://uomustansiriyah.edu.iq>
- ٢٩- سلمان، خالد جواد. تأثير سياسات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العراق. العدد ٣٦، كانون الأول ٢٠١٧.
- ٣٠- سليمان، حميد فارس حسن. السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد. العراق. ٢٠٠٠.
- ٣١- شاهينوز، احمد. مشروع جنوب شرق الاناضول: مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط، ورقة قدمت لمؤتمر إسطنبول، ١٩٩٤، ترجمة: ميسم حلواني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، ليبيا، ١٩٩٥.
- ٣٢- طه، كوثر. مسألة المياه في العلاقات العراقية - التركية: الباحث، نشرة ٩٨ البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العراق. العدد (٦)، السنة الثالثة، آذار ٢٠١٠.
- ٣٣- عبود، محمد علي. شحة المياه في العراق الاسباب والحلول المقترحة: <https://agriculture.uodiyala.edu.iq>
- ٣٤- للهجرة، وكالة الامم المتحدة. إطلاق تقرير جديد واداة الموقع الالكتروني من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ودلتارس (Deltares) لتقديم معلومات دقيقة وعميقة حول أزمة المياه التي تلوح في الافق في العراق: ٩ تموز ٢٠٢٠. <https://iraq.iom.int/IOM>
- ٣٥- محمد، صباح محمود وأبو سليم، وليد محمود. الأمن المائي العربي: دار الكندي للنشر والتوزيع. اربد. الأردن. ١٩٩٨.
- ٣٦- مصطفى، عمر عطار. مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية، العراق، ٢٠١٨.
- ٣٧- معوض، جلال عبد الله. مياه الفرات والعلاقات العربية- التركية، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٥، ١٩٩١.
- ٣٨- معوض، علي جلال. الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٣، ٢٠٠٩.
- ٣٩- مولر، أندريه وديتجيس، أدريان. بول، بنجامين ورويتز، ميشيل هيلين. روشوفسكي، لوكا وفولكلز، جان. ويرتيز، إيكارت. المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود: يناير ٢٠٢٢. <https://www.cascades.eu>
- ٤٠- ناصر، مهدي فليح. تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي: مجلة كلية المأمون الجامعة، العراق. العدد ٢١.
- ٤١- نجم، رفل حسين. السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العراق، العدد ٢٣، تشرين الأول ٢٠١٥.

References:

- 42- AFED, Arab Forum for Environment and Development, Impact of Climate Change on Arab Countries, 2009: <http://www.afedonline.org>
- 43- UN (United Nations), "Water Resources Management White Paper", United Nations Assistance Mission for Iraq, United Nations, Country Team in Iraq, 2010, p. 20.